العدد (1938) السنة الثامنة - الثلاثاء (19) تشرين الأول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

على هامش الصراحة

أموالنا والإدارة المالية

إحسان شمران الياسري

يتحدث الناس عن مليارات الدولارات يفترض إن الحكومة حصلت عليها خلال السنوات الماضية، ويتحدثون عن دعوات صدرت من البعض لتحويل احتياطيات البنك المركزي إلى الحكومة.

ولم يكن من اليسير على الكثيرين فهم دلالة أن يكون لدى البنك المركزي العراقي احتياطيات بالعملة الأجنبية في البنوك المركزية الدولية.. كما لم يكن لدى آخرين فهم دلالة أن يكون البنك المركزي مستقلاً عن الحكومة ويرسم سياساته وفق رؤية تؤمن الاستقرار الاقتصادي واستقرار سعر الصرف للعملة الوطنية، وتقويتها، في مقابل ضغوط أخرى تنادي بتخفيض قبضة البنك المركزي على السياسة النقدية، وترك الأمور لأسبابها، حتى لو وصل سعر صرف الدولار إلى خمسة آلاف دينار، أو وصل التضخم إلى عشرة آلاف بالمئة.

وكلما سمعنا بالضجة تأتي من هنا أو هناك، ننتظر صوت وزارة المالية، فإن لم تفعل مثل ما يفعل المتقولون، فهذا يعني إن الأمور في مساراتها السليمة، وإن الأخوين (المالية والبنك المركزي) في خطط متقاربة، حتى لو لم تكن متطابقة.

لقد أنفقت بعض مؤسسات الدولة العراقية أغلى الأموال على منجزات وهمية، ونصف وهمية، وعلى مشاريع يتكرر فيها هدر الأموال بطريقة عجيبة..

وحتى الفساد الذي اخترعوه لنا، وابتلينا به، (مثلما ابتلينا بزهرة النيل التي استوردوها قبل نحو ثلاثة عقود، ثم تحولت إلى آفة في نهر دجلة)، لم يعد إلا وسيلة لتبرير إنتاج الفساد مرة أخرى.. وأنا مؤمن بأن (موضة) الفساد هي التي تخلق الفاسدين حتى لو لم يكونوا هكذا بالأصل.. وعندي قناعة بأن مسؤولين من مستويات مختلفة، أسقطوا عشرات الكفاءات الوطنية النزيهة عندما عمموا صيغة الفساد، فأصبح الفاسد يتصرف أمام الجميع بحرية لأنه فاسد، وصار غير الفاسد يتخفى عن العمل وعن المواجهة لأن الأمل غير موجود بأن يبرهن بأنه غير فاسد.

ويوماً سمعت أحد أعضاء البرلمان، أو أحد المراجع الدينية، لا أتذكر، يقترح إيقاف الإنفاق على المشاريع وعلى التنمية لحين التأكد من عدم إهدار أموال الشعب العراقي.. وهذا صحيح إلى الحدود التي نضمن إن أفق الحل موجود، أما أن نتوقف نهائياً حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً، فهذا غير وارد.

إن أكثر ما يواجه المقاولين في مرحلة (الفساد) هو الأسعار الواطئة التي يقدمها منافسوهم للاستحواذ على المقاولات. ولن نأتي بجديد إذا قلنا إن كل من نلتقي من المقاولين الذين لم يحصلوا على أعمال مع الدولة يقول لك: (لا أدري كيف سيربح فلان الذي أحيلت إليه المقاولة، فكل الحسابات تشير إلى إنه قدم سعراً يقل عن الكلفة المتوقعة لإنجاز المشروع)..

ومع ذلك تحال المقاولات، ثم يتبين لاحقاً إن التفاهم الذي تم بين المقاول ورب العمل، تم على مدى التساهل الذي يبديه رب العمل في شروط التنفيذ.. ولذلك لم نحصل على تبليط نظامي منذ سبع سنوات، فيما أعيد تبليط الكثير من الشوارع أكثر من مرة في غضون سنة أو أقل. فهل كانت دعوة إيقاف التنمية حتى (نضبط الأمور) صحيحة؟

وهل من الضروري أن يُعاد رصف الشوارع بالمقرنص الإماراتي والإيراني و(العراقي) أكثر من مرة خلال السنة، فيما ترزح أحياء بائسة في بغداد والمحافظات في المستنقعات ومناطق طمر النفايات.. أم إن مشكلتنا إن قادة البلاد محجوزون في المنطقة الخضراء فلا يرون ليالي ونهارات الكمالية والشعلة والفضيلية وأطراف الميكانيك ومناطق أخرى من بغداد والمحافظات لا تخطر أحوالها على بال أحد. مناطق لا تشرب الماء الصافي في الصيف أو الشتاء؟

وهل صحيح إن أمانة بغداد لا تعرف أولويات المدينة، فتفكر ببناء مسبح في منطقة لا ماء فيها. وهل تعلم إن الأهالي سيأخذون ماء الشرب من هذا المسبح؟

وهل صحيح إن المحافظين لا يعرفون أولويات مدنهم فيفكرون ببناء مطارات، فيما تتقطع السبل بالناس كي تصل إلى القرى والأقضية وحتى مراكز المحافظات؟

ألم تفكر الحكومة ببناء منظومة مؤسسية تقضي على فرص الفاسدين؟

وهل تبقى الوزارات تتحرك بأنفاس أشخاص وليس بأنفاس الضبط الداخلي وأدلة العمل؟

وهل صحيح إن الخوف من إجراءات الرقابة والمساءلة هو الذي عرقل تقدم البلد طوال سبع سنوات. وإنه سيستمر في هذا الحال، مع إن هيئة النزاهة تحلف بأغلظ الإيمان إنها لا تقصد كل هذا؟

هل صحيح إن هناك مكاتب في بعض أحياء بغداد الراقية تومّن للمقاولين الحصول على مقاولات مهمة في مقابل عمولات تصل إلى أكثر من نصف الأرباح المتوقعة؟

وهل صحيح إن العديد من مؤسسات الدولة لا يخجل (أو يخاف) مسؤولوها من استدعاء المقاول والتفاهم صراحة معه على آلية الحصول على مستحقاتهم وعمولاتهم في وضح النهار سواء من خلال وسطاء مقربين من رئيس الدائرة أو منه مباشرة؟

وهل تحتاج عين الإنسان إلى (مكبرة) لكي ترى (الفيل) مثلاً.. أم إن كل هذا كلام ظالم يستهدف مؤسسات الدولة ورموزها الوطنية التي تقاتل من أجل بناء الدولة.. وإن مثل هذا الكلام موجود بالأصل من أجل أن ييأس الناس والمخلصون منهم تحديداً، فيقولون (ما دام الجميع فاسدين، فمن يقول عنا شرفاء.. وعلينا أن نباشر الفساد مع بقية الإخوان، ثم ندفع لاحقاً الخمس والزكاة ونذهب للحج والعمرة على أمل أن يسامحنا الله تعالى؟!).

هذه قصة الكلام اليومي الذي يدور بين الناس ويعجزون عن قوله أمام المسؤولين لأنهم لا يرونهم إلا في التلفزيون وهم يقولون كلاماً يذوب له القلب.

ihsanshamran@yahoo.com

الدولـة الناجحة: حكومة قوية بمعارضـة إيجابية

لطيف القصاب

مع اتفاق ما تبقى من كتلة التحالف الوطني البرلمانية على تحديد اسم نوري المالكي مرشحا لرئاسة الوزراء لدورة ثانية، تلوح بالافق بوادر ازمة جديدة تتمثل بإقناع بقية الكتل الفائزة في انتخابات آذار ٢٠١٠ بالدخول مساهمين في تأسيس شركة الحكومة المنتظرة، لاسيما القائمة العراقية التي ما تزال حتى هذه اللحظة متمسكة بما تعتبره حقا دستوريا في رئاسة اية حكومة بغض النظر عن رأي المحكمة ذات العلاقة.

إن السعي لتأسيس حكومة مبنية على اساس الشراكة (المحاصصة سابقا) سيكون هذه المرة هدفا ابعد منالا مما كان عليه الحال في حكومة المالكي المنتهية بلحاظ ان الشره الغنائمي لتحقيق الفوائد السياسية سيكون اكثر قوة بسبب حجم القوى المتنافسة لنيل تلك الفوائد من جهة ولمحدودية المكاسب السياسية والإدارية المطلوب الاستيلاء عليها من لدن هذا الفريق السياسي او ذاك من جهة أخرى، وسوف تتعثر مسيرة المفاوضات لتحقيق غرض الشراكة في كل مرة يتراءى لفئة سياسية ما ان الجزء الذي وعدت بالحصول عليه هو اقل من نصيبها الانتخابي او الدستوري او العرقي او الطائفي..الخ.

وطبيعي ان الطرق المسدودة ستكون من النتائج حتمية الوقوع بالنسبة لمن يتصدى الى محاولات إرضاء جميع الخصوم، ان سياسة ارضاء الناس جميعا غاية لاتدرك كما هو معلوم خاصة اذا كان هؤلاء الناس من صنف السياسيين الذين يعيشون على فكرة الانتهازية وبلوغ المراد بأية آلية ممكنة.

إن الإعلان عن تقديم مرشح واحد لرئاسة الوزراء يمكن ان يكون بداية مهمة لنهاية الازمة السياسية برمتها فيما لو اتجه نظر الكتل السياسية الرئيسية الفائزة او بعضها على الاقل صوب التركيز على قضية بناء جبهة معارضة للحكومة في داخل البرلمان او مايعرف بحكومة الظل.

ان من شأن وجود معارضة صلبة في البرلمان المساهمة في بلورة تشكيلة حكومية قوية قائمة على فكرة العمل بروح الفريق الواحد ويكون شغلها الشاغل تقديم الخدمات والانجازات، اما طواعية او رهبة وخوفا من الجبهة البرلمانية التي سوف تكون مستعدة دائما لرفع البطاقة الحمراء في وجه الحكومة سيئة الاداء او الصيت، وبالتالي طردها من مسؤولية القيادة والاستعاضة ببديل افضل.

ولكن من ياترى باستطاعته إرغام أو إغراء بعض الكتل السياسية على تسنم منصب المعارضة في مواجهة الحكومة لا الدخول في بطانتها؟

الذي يمعن التفكير في العقل المهيمن على صناعة الحدث السياسي العراقي الحالي يلاحظ بشكل سافر حقيقة ان الاغلب الاعم من ساسة البلاد لاينظر الى السلطة إلا على أساس كونها حشدا من الاشخاص الذين يمسكون ملفات هذه الوزارة او تلك السفارة.

ان السلطة التشريعية وهي حجر الزاوية في بناء الدولة العراقية بحسب ما رشح من دستور دائم وانتخابات متكررة لا يُنظر اليها (انتهازيا) إلا من زاوية كونها وسيلة لتحويل بعض النواب الذين حصلوا على مقاعد في البرلمان الى وزراء وسفراء ونحو ذلك، ومن ثم استبدالهم بأناس آخرين يجلسون في صالة انتظار فرص تحويلهم الى نواب.

وعليه فانه لابد من إرغام هذه الكتل السياسية على التصدي لقضية المعارضة الايجابية إذا عز الإغراء، وهذا الارغام لن يكون الا ناتجا متوقعا لعمليات الضغط التي لابد من ان تمارسها القوى الاجتماعية العراقية مثل النخبة الأكاديمية التي تمسك بسلطة المعرفة والنخبة الاعلامية التي تملك التأثير في اتجاهات ومسارات الرأي العام فضلا عن السلطة الدينية التي لاتزال تتربع على المركز الاول في تشكيل النسبة الاكبر من مساحة الرأي العام بل الوعي العام.

ان الترويج الفعال لفكرة ان الشعب بحاجة الى معارضة قوية بقدر ما هو محتاج الى حكومة رشيدة هو السلاح الامضى في إجبار القوى السياسية المتصارعة لكسب مواقع النفوذ على تحمل مسؤولياتها التي تتجلى في هذه المرحلة بممارسة دور الرقيب على أداء مجلس الوزراء، لا عن طريق تعطيل المشاريع كما حدث في الدورة البرلمانية السابقة ولكن عبر رد الأداء الحكومي إلى جادة الصواب كلما تنكب غير سبيل الرشاد أي كلما لاحت بوادر استغلال المناصب الحكومية لتحقيق أغراض وغايات شخصية مثل ما حدث مراراً في التجربة الماضية.

الإصـــلاح الســياســي والــرفــاه الإنســاني

لا يخفى على احد إن عملية التنمية في المنطقة العربية لم تتمكن من تحقيق الغايات الإنسانية التي جاءت من اجلها وهي الحرية، العدالة و الكرامة الإنسانية و الرفاه الإنساني.

ويتفق الجميع على ان موطن الخلل في الغالب يكون اقتصادياً إضافة للعامل السياسي حيث يعود ذلك لطبيعة الأنظمة في المنطقة والتفرد بالقرار والدكتاتورية التي تتسبب في غياب الحرية وضعف المطالبات الشعبية بالتغيير وتحسين الواقع المعيشي ويعود أيضا إلى تهميش الكفاءات وتكبيل المشاركة في العملية التنموية لأسباب سياسية تتعلق بسقف الصلاحيات والحريات الممنوحة للآخرين خارج السلطة.

محمد صادق جراد

وان أي نجاح للتنمية من اجل النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لأي بلد يتوقف على الإصلاح السياسي.

وما حدث في التجربة العراقية خير دليل على ما نقول حيث سخر النظام الشمولي السابق جميع إمكانات الدولة لخدمة مخططاته العسكرية وتنفيذ رغباته وممارساته الحمقاء في زج البلاد في حروب طويلة كلفت العراق أموالا طائلة وديوناً ثقيلة ما زال العراق يدفعها لدول العالم بدلا من ان يستفيد منها الشعب العراقي في خطط تنموية كان الشعب بأمس الحاجة لها .

واليوم وبعد سقوط ذلك النظام المباد وبعد استقرار الوضع الأمني نجد ان خطط التنمية في هذا البلد تأخذ شكلاً آخر و تخضع للدراسات وتسير حسب قوانين وأنظمة وضعتها مؤسسات دستورية تخضع لمراقبة من قبل جهات رقابية إضافة إلى مراقبة الشعب ومنظمات المجتمع المدني بعد أن تخلصنا من مشكلة الانفراد في القرار.

ونعتقد ان التنمية الناجحة لابد من أن تنهض وتنطلق عن دولة قوية و مستقرة سياسيا وامنيا وتتمتع بالاستقلالية النسبية في اتخاذ قراراتها ويكون لأبنائها ومجتمعها فضاءً من الحرية ليقوموا بواجبهم و يمارسوا أنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية بكل حرية وبدون ضغوطات من أي نوع تمارسها ضدهم السلطات الدكتاتورية بما يضمنه لهم اليوم الإعلان العالمي الذي ينصّ على الحق في التنمية وهو صادر عن الأمم المتحدة في عام ١٩٨٦.

وقد عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٠ التنمية بأنها العملية التي تتيح للناس خيارات أوسع، وتتضمن : تنمية الناس، والتنمية من أجل الناس وبواسطتهم، وبالاستثمار في مقدراتهم ، كي يتمكنوا من العمل على نحو منتج ومبدع، ما يعني إتاحة الفرصة لكل إنسان للمشاركة في هذه العملية، وهذا كله يحتاج إلى ربط الاجتماعي بالاقتصادي، والسياسي، والثقافي، بالبيئي، كذلك لتكون التنمية الإنسانية الشاملة والمستدامة رافعة للتحولات الديمقراطية، بمحتوى ديمقراطي وآفاق إنسانية رحيبة .

والتنمية لها أكثر من تعريف حيث يمكننا ان نقول إنها تعني خلق فرص أفضل للمواطن في مجال العمل والحياة الحرة الكريمة واعتبار ان هذا المواطن له حق أصيل في العيش الرغيد والكريم ماديا ومعنويا .

ويقوم البعض بتحديد مفهوم التنمية الشاملة على أنها (عملية تحول تاريخي متعدد الأبعاد، يمس الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما يتناول الثقافة الوطنية، وهو مدفوع بقوى داخلية، وليس مجرد استجابة لرغبات قوى خارجية، وهو يجري في إطار مؤسسات سياسية تحظى بالقبول العام وتسمح باستمرار التنمية، ويرى معظم أفراد المجتمع في هذه العملية إحياء وتجديداً وتواصلاً مع القيم الأساسية للثقافة الوطنية)

ومن الأهمية بمكان ان نعرف ان التنمية الشاملة لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط كما يعتقد البعض ولكنها تعتمد عليه بنسبة كبيرة لتحقيق باقي الجوانب، وتسعى التنمية الشاملة لتحقيق أهداف ونتائج في جميع مجالات الحياة ومنها الاجتماعية التي تشمل العمل على تطوير مجالات: الصحة والتعليم وتحقيق الرفاهية لجميع المواطنين وخاصة الطبقة الفقيرة والوسطى والطبقة العاملة ومحاولة إشراك المرأة وزيادة حصتها في المشاركة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى تنمية الثقافة الوطنية عبر المؤسسة التربوية وعبر والنهوض بالمستوى العلمي والتربوي لدى الطلبة وترسيخ مفهوم المواطنة لديهم ولدى المواطن ليتمكن من التحرر من كونه مجرد رقم لا يمكنه تقديم شيء، وهذا ما ترسخ في ذهن الإنسان العراقي عبر العقود الماضية الأمر الذي يحتم علينا أن نمنحه الفرصة ليبدع ويتفاعل مع ما موجود في محيطه من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية لكي يعمل الجميع على إنجاح عملية التنمية الشاملة في هذا البلد الذي سيسير نحو الازدهار بخطى ثابتة إذا ما توحدت جميع الجهود.

الأعراف الخاطئة والقوانين الغائبة

دلال محمود

اهتمت المجتمعات بوضع القوانين منذ بداية خطوات الإنسان الأولى على الأرض لكي تستمر الحياة ومن اجل نشر العدل والمساواة..وكان للعراق النصيب الأوفر في هذا المجال ،إذ خط الإنسان أول وثيقة للقانون الذي ينظم حياة البشر.

وسعت الحكومات الى تعديل القوانين الجائرة التي أزهقت أرواحا بالباطل والظلم. مثالنا على ذلك ما تم التعارف عليه بقانون الشرف أو غسل العار في مجتمعنا الذي بسببه أزهقت كثير من الأرواح لا ذنب لها إلا حجة غسل العار!

ولم يلتفت أحد الى أن العار في حق الإنسانية هو أن يقتل إنسان لمجرد تهمة لم تثبت بحق ضحية لم تعط فرصة للدفاع عن نفسها.انه عدوان على قيم الإنسان وعلى حقه في الحياة التي كفلها الله له بالكرامة..

لماذا نلجأ الى عرف نرفع شأنه الى مستوى قانون نافذ فيما هو أعرج لا يستقيم مع الحق؟

وأي شرف هو ذا الذي ينأى عن الحق؟!وهنا الفرق واضح تماما بين الدعوة الى النظر من جديد في هذا العرف الذي أصبح قانونا وبين ضرورة وضع قوانين عادلة لحماية الشرف وصونه بالحق والعدل.لا أتخيل إن إنسانا طبيعيا هذا الذي يقتل فلذة كبده (الأب مثلا يقتل ابنته)أو الأخ لمجرد انه سمع ما أساء الى سمعتها من أناس سيئين. هذا الذي يقتل اقرب الناس إليه ودون شعور بالندم لان الأهل والجيران والمجتمع يهللهل له ولان هناك قانونا جائرا يحميه . ما الذي نرجوه منه أن يقدمه للمجتمع؟

قبل سنين كانت هناك عائلة وديعة وطيبة تقطن في إحدى مدن بغداد الحضارة والتطور كما نتباهى ان يقال عنا ولكن دون تطبيق لأدنى قيم الإنسانية في كل أشيائنا لأننا نبرع في تمجيد أنفسنا وأجدادنا دون فعل ملموس على ارض الواقع.تتكون تلك العائلة من أم وأب وخمس بنات وولدين.الأب يعمل معينا في مستوصف صحي، والأم تعمل معينة في مدرسة، يعني ان الوالدين مجاهدان بشرف وإخلاص وعزة وليس غريبا هذا لان بلدنا نفطي ومن البلدان الغنية فيوجب علينا ان نكون المضحين كي يسرق الطغاة ثروتنا ليعيشوا هم بنعيم.كنت حين ادخل الى بيتهم أحسهم مترفين رغم فقر حالهم لما يملكون من أناقة في ترتيب أثاثهم البسيط المتواضع كنت أجلهم لأنهم عصاميون.

وكانت بناتهم في قمة الأدب والأخلاق .شاءت الأقدار ان نقبل ابنتهم الصغرى في احد المعاهد.وهذه البنت بالذات كانت أهدأ أخواتها وارقهن قلبا ورغم إنها كانت مدللة لكن دلالها لم يكن ليفسدها. داومت في المعهد كغيرها من الطالبات. وفي ليل شتائي اظلم غابت عن البيت لثلاثة أيام متواصلة ما جعل أهلها يبحثون ويستفسرون عنها ابتداء من اقرب صديقة إليها وانتهاء بأبعد صديقة إليها. نتيجة بحثهم عنها علموا من أناس سيئين يجيدون الوشاية ويتقنون انتهاك الأعراض ما لم يستسيغوا سماعه من كذب وتلفيق خلال ثلاثة أيام فقط ألفت قصص وروايات ممن لا ضمير لديهم كان فعل ابنتهم غير سوي حين ذهبت مع صديقة لها، تعرفت عليها من خلال دوامها في المعهد وقبل بصحبة شاب من خلال رفيقة السوء هذه. حين رجعت الابنة الى أهلها كان المفروض بهم ان يسألوها أولا وأن يستفسروا منها عن سبب غيابها؟وأين كانت؟ ولماذا؟ وووو. باعتبارها أمانة الله التي استودعها عندهم.

لكن هذا لم يحصل .حيث ان وجود ابن عمها كان سببا في شحذ همة أخيها، كي يذبحها. وفعلا، أدى دوره الجبان ، بجدارة. وسط هلاهل ابنة العم ، وهي تحمل رأس الضحية، في الشارع، لتصرخ بأنهم قد غسلوا عار العشيرة. وبكل برود وربما يحسب له شجاعة الشجعان ذهب الأخ الجلاد والمجرم الجبان. ليسلم نفسه، وهو واثق، من انه سيحكم لأشهر مع إيقاف التنفيذ. فهل هذا هو عدلنا؟؟ لا تنسوا لأننا أصحاب عدالة منذ بدء الطبيعة!!!.أخذت الجثة المغدورة للطب العدلي ليثبت إنها كانت عذراء يا للهول فأي مصاب جلل هذا؟!

إنهم يقتلون وبعدها يفحصون الضحية فأي قانون هذا وأي عدل يا من سننتم أول قوانين الحياة؟!!! هذه قصة. ومثلها الكثير، لو أحببتم من هذه القصص التي يعتصر القلب لهولها ولبشاعة مرتكبيها والتي دائما ما يكون منفذوها إخوة أو آباء للضحية المغدورة،نعم انها مغدورة حين تقتل بدم بارد وبيد أهلها الذين يفترض منهم ان يكونوا حماة لها وذائدين عن حقوقها التي تهدر في كل لحظة وسط أعراف وتقاليد بعيدة كل البعد عن قيم الإنسانية وعن الإسلام السمح ،الذي طالما أوصى بالمرأة وكيف يجب ان تعامل باحترام وإنسانية.

برامـج الاسـتـفـزاز الـديـنـي فـي الـفـضـائـيـات

مثنى كاظم صادق

ثمة اتفاق شبه جماعي على أن الرسالة الإعلامية انعكاس موجه إلى الآخر ، إذ ليس شرطاً أن يكون هذا الآخر منسجما مع هذه الرسالة أو تلك ، بقدر ما تؤديه هذه الرسالة من غرض سلبي أو إيجابي فيه، ومن هنا بدأت بعض الفضائيات بعمل برامج وضعت خصيصا للاستفزاز الديني والمذهبي والعرقي والأثني؛ والغريب في الأمر أن كثيراً من الناس الذين توجه هذه البرامج إليهم؛ لغرض إثارة غضبهم وغيظهم واستفزازهم، يواصلون متابعتها والإدمان على مشاهدتها والكلام عليها وسبها ولعنها ولعن من فيها،

وعندما تسألهم وهم غاضبون لماذا تتابعون هذه البرامج أو هذه القنوات إذن إن كانت تزعجكم وتنتقص من معتقداتكم المقدسة؟ فيمزون شفاههم ويلوذون بالصمت أو لا يجيبون إجابات مقنعة وكأنهم (مازوشيون) يستلذون بهذا التعذيب الفكري الذي يمارس ضدهم!! وما دروا أن هذه البرامج تحقق أهدافها فيهم، ببث الوقيعة وإيغار صدورهم على الآخر المختلف لإثارة الغوغاء والدهماء، ومن الجدير بالذكر أننا نحتاج في واقعنا العراقي وواقعنا العربي إلى ترشيد هذه البرامج وهذه الفضائيات وجعلها أكثر عقلانية عملا بالتعاطي مع المختلف وفق المنهج الإسلامي المتسامح كما في قوله تعالى: [ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ] النحل:

١٢٥ إن من حق البرامج أن تبين وجهة نظرها وفق معتقدها الديني في ما يخص العبادات أو المعاملات فليس ثمة مشكلة في ذلك لكن دون الوقوع في التكذيب على الآخر والانجرار إلى تكفيره وتسفيهه وإخراجه من دائرة الدين ، والحث على قتله وقتاله، ومع ذلك فلو انتبهنا قليلا إلى المادة التي تقدم في هذه البرامج نجد أن أغلبها لا يدور ضمن المادة الفقهية من الحلال والحرام التي يحتاجها الناس في يومياتهم بقدر ما نجده من سرد للحوادث التاريخية أو التعرض إلى فتنة ما؛ فيبدأ التلاسن والتراشق والسجال والسب واللعن بين الضيوف والمتصلين ، كل منهم يدعي وصلا بليلى، فيبدِّع أحدهم عقيدة الآخر، ويخرجه من أرومة الدين ، وكأن هذه البرامج وضعت خصيصا للتفرقة، علما أن كثيرا من الناس لديهم الاستعداد لتقبل هذا الإنتاج المسموم ناسين أو متناسين أن كثيرا من الاتجاهات الدينية المعاصرة تقوم على الشخصيات السياسية بالدرجة الأساس بمعنى أن مكمن المشكلة في الخواص من الناس دون عوامهم . نحن كمجتمع عربي وإسلامي نعاني من مشكلة في عرض المنهج الإسلامي أو الدعوة إليه ، فكل واحد منا يتشبث بالحقيقة ويظنها مطلقة له وحده إنما الحقيقة كثيرا ما تكون نسبية، نظراً لأننا لم نتوصل إليها بالبحث والتنقيب والتجرد من العاطفة وإنما أتت جاهزة من ميراث العائلة الديني أو العرقي والأثني ، فالمرء يولد على الفطرة وأبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه أو يجعلانه حنيفا مسلما كما يشير الحديث النبوي الشريف .